

الفصل الرابع

أشكال الاستثمار الأجنبي

لاشك أنه بعد تحرير الاقتصاد العالمي وزيادة زيادة مستمرة في السنوات الأخيرة . فمعظم دول العالم أصبحت مستضافة ومضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر ، ومن أكبر الدول المصنفة بأنها مستقبل ومصدرة لرأس المال الأجنبي هي الولايات المتحدة الأمريكية، الصين ، ألمانيا السويد ، البرازيل وفرنسا وهولندا . ورغم أن الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية الثمانينات نما نموا كبيرا ، ولكن هذا النمو حسب إحصائيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تركز في دول بعينها وفي غالبه بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي .

فمنذ بداية سنوات الثمانينات ، تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي مصدرها الدول الصناعية أخذت أكثر فأكثر شكل تدفق موجه بشكل امتيازي نحو الدول الصناعية نفسها .

هامته الدول تصدر 90% وتستقبل 80% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، متمركزة خصوصا في دول المجموعة الخمسة G5 أين حصتها ارتفعت إلى 70% في 1988 . في نفس الوقت نلاحظ انخفاض التدفقات نحو البلدان النامية . فبينما حصتها تجاوزت أكثر من 30% من التدفقات في سنوات السبعينات ، انخفضت إلى 25 % ثم 15% بين بداية ونهاية سنوات الثمانينات . 2/3 من هذه التدفقات الموجهة للبلدان النامية وجهت نحو عشر بلدان من دول آسيا (الجنوبية - الشرقية) وأمريكا

اللاتينية⁽¹⁾ أما في سنة 2001 وحسب الأونكتاد فإن 49 دولة نامية استقبلت فقط 2% من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للدول النامية. أما بالنسبة للدول العربية فحسب تقرير CNUCED⁽²⁾ فإنها لم تجذب سوى 4.5 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية في 2002 مقابل 6.7 مليار دولار في سنة 2001 . حيث انخفضت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مجموع البلدان العربية بـ 32 % في 2002 مقارنة بالسنة السابقة رغم الحاجة الماسة لهذه الدول إلى هذا النوع من الاستثمار وذلك نظرا للدور الذي يمارسه على النمو والتنمية في البلدان المضيفة .

نظرا لكل ما سبق نجاول من خلال هذه الورقة معالجة النقاط التالية:

- 1) مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته
 - 2) أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر
 - 3) العوامل المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر
 - 4) واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية وبعض البلدان النامية.
- 2- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته :
- 1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر :

الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تتم في شكل استثمارات المحفظة أي شراء سندات الشركات - الموجودة في البلد المضيف - بحيث لا تتجاوز حصتها 20% من رأس مال هذه الشركات. بينما الاستثمارات المباشرة فتمثل في المساهمة في رأس مال شركات البلد المضيف والتي تتجاوز حصة 20% مما يعني مراقبة على هذه الشركات من جهة المستثمر الأجنبي، كما يتضمن أيضا الإنشاء المباشر للفروع في البلد المضيف⁽³⁾ .

الاستثمار الأجنبي المباشر عند حدوثه قد يكون استثمار بالمعنى الاقتصادي للكلمة ، كما يمكن أن لا يكون⁽⁴⁾ مثلا عند قيام شركة أمريكية بشراء مؤسسة جزائرية قائمة فهنا نقول أن استثمار أجنبي مباشر قد تم ، لكن في المقابل ليوحد هناك خلق لرأس مال إنتاجي أي أنه لم يتم أي استثمار اقتصادي . في المقابل إذا نفس الشركة الأمريكية قامت بإنشاء فرع لها بالجزائر - بناء مصنع جديد وشراء تجهيزات جديدة - نكون أمام استثمار أجنبي مباشر واستثمار اقتصادي في نفس الوقت .

الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ما يلي (5) :

أ - لأموال المنفقة من أجل تمويل إنشاء مؤسسة جديدة أو توسيع المؤسسة الموجودة، أين المستثمر الأجنبي يراقب التسيير .
الأموال المنفقة من أجل تمويل شراء كلي أو جزئي لمؤسسة موجودة، عن طريق الشراء المباشر أو عن طريق شراء أسهم . وهنا أيضا تكون هناك رقابة من طرف المستثمر الأجنبي . القروض على المدى الطويل بين شركات نفس المجموعة .

2- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر :

إن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة تكمن في الدور الذي تمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة كما أنها تحمل معها خصائص الاقتصاد النابعة منه. ونظر لأهميته، أصبحت كفاءة النظام الاقتصادي لدولة ما تقاس بمدى قدرته على جذب الاستثمارات الأجنبية وإقامة المشروعات التي توفر فرص العمل وتنشط حركة الصادرات فضلا عن تحديث الصناعة الوطنية والوصول بها إلى مرحلة الجودة الشاملة .

ويمكن تلخيص أهمية الاستثمار الأجنبي في النقاط التالية:

الاستثمار الأجنبي مصدر لتعويض العجز في الادخار المحلي وتحقيق زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي فأحد الأهداف الرئيسية لاستقطاب رأس المال الأجنبي هو إقامة مشروعات إنتاجية في كافة المجالات الصناعية والزراعية والخدمية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات ذات ميزة تنافسية للتصدير وتكون مؤهلة للقبول بالأسواق العالمية كما أن توفر رأس المال يسمح بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج وتحسين جودته. الاستثمار يعتبر المحرك الأساسي لعملية التصدير وهذا ما تثبته تجارب الدول في هذا المجال كالصين التي تجذب سنويا ما يعادل 40⁽⁶⁾ مليون دولار. وهذا ما يساعد على وجود قطاع تصديري قوي مما يزيد في جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في صادرات السلع والخدمات مما يجذب استثمارات جديدة وهكذا وهذا ما يؤدي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات وزيادة الحصيلة من العملة الأجنبية. الاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة.

فالتكنولوجيا الحديثة تساعد في تطوير المنتج وتخفيض تكاليف الإنتاج الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من فرص العمل.

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

تجدر الإشارة في البداية أن أشكال الاستثمار الأجنبي هي من وجهة نظر الشركات الأجنبية بمثابة طرق لغزو الأسواق العالمية. والاستثمارات الأجنبية يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين.

2-الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة :

الاستثمارات غير المباشرة هي التي لا يكون فيها المستثمر الأجنبي مالكا لجزء أو كل المشروع الاستثماري، كما أنه لا يتحكم في إدارته أو تنظيمه ومن الأمثلة عليه : التصدير ، أو عقود الإدارة ، أو التوكيلات ... الخ ، هذه الاستثمارات تستخدمها الشركات الأجنبية كوسيلة للتعرف على قياس مدى ربحية السوق المرتقب واستقراره وبالتالي فهي تقوم بالاستثمار غير مباشر كبدائية قبل أن تقرر الدخول في مشروعات استثمارية مباشرة أو الاكتفاء فقط بالاستثمار غير المباشر أو ترك السوق نهائيا .

الاستثمارات الأجنبية المباشرة :

الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون عن طريق التملك الجزئي أو المطلق للمشروع الاستثماري من طرف الشركة الأجنبية.

والاستثمار الأجنبي يأخذ الأشكال التالية⁽⁷⁾ :

1-لاستثمار المشترك :

الاستثمار المشترك كما عرفه كولدي Kolda "هو الذي يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان) أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لاقتصر على الحصة في رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة، والخبرة وبراءات الاختراع والعلامات التجارية... الخ" .

فالاستثمار المشترك يتميز بالخصائص التالية :

(1)طويلة الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف،هذا الإنفاق

يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي .

(2) أن الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص .

(3) قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك .

(4) طرفا الاستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتها في مشروع الاستثمار من خلال :

- المشاركة بحصة في رأس المال أو كله على أن يقدم الطرف الآخر التكنولوجية .

- أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجية.

- أو تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية ، أو تقديم السوق .

(5) حق كل طرف من أطراف الاستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك. وهذا يعتبر أهم فارق يميز الاستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة واتفاقيات الصنع أو مشروعات تسليم المفتاح .

وكمثال عن هذا الاستثمار المشترك عقد الشراكة الذي تم بين مؤسسة هنكل (henkel) والمؤسسة الوطنية للمنظفات ENAD ، وبفضل هذا العقد استفادت مؤسسة هنكل من مصانع جاهزة للاستعمال بالإضافة إلى العلامة التجارية المحلية إيزيس (isis) .

أ - مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للدول المضيفة :

المزايا :

بالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا في معظم هذه الدول فهذه الدول وانطلاقا من خبراتها التنموية السابقة لاحظت أن طرق انتقال التكنولوجيا كالمصانع ،

لاستكفي لإحداث نمو اقتصادي صناعي عام فلجأت إلى استقبال مؤسسات متعددة الجنسيات التي تملك الخبرة والتكنولوجيا المتطورة، والسماح لها بالنشاط في السوق المحلية من خلال إنشاء مؤسسات مشتركة تكون فيها مساهمة المؤسسات الأجنبية أقل من 50%. فعلاوة على خلق فرص عمل جديدة ، تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير أو الحد من الاستيراد ، تنمية قدرات المديرين المحليين وخلق علاقات تكامل اقتصادية رأسية أمامية وخلقية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية المختلفة بالدول المضيفة ، فالاستثمارات المشتركة تسمح للبلدان النامية بتحقيق ثلاثة أهداف هي :

ربط المؤسسة الأجنبية مباشرة بتسيير النشاط داخل السوق المحلية وتجاوز العلاقة مورد/ زبون التي لا تسمح بالانتقال التكنولوجي الكافي للنمو، فالمؤسسة المشتركة هي عبارة عن ملحق للمؤسسة الأجنبية وبذلك تسييرها عادة عبارة عن صورة مصغرة لتسيير المؤسسة الأجنبية الأم ، مما يسمح بانتقال تقنيات التسيير والتكنولوجيا إلى المؤسسة المحلية .

تقييد حركة الشركات المتعددة الجنسيات وذلك لتجنب تصرفاتها الانتهازية، فالمؤسسة المحلية الشريكة تكون بمثابة مراقب قادر على منع مثل هذه التصرفات (تطبيق أسعار امتيازيه بالنسبة للمؤسسة الأم الأجنبية..الخ) .

المساعدة على إدماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي ، وذلك بتعميم تطبيق الاستثمارات المشتركة بين المؤسسات المحلية القابلة لذلك .

العيوب :

عيوب هذا النوع من الاستثمار يتمثل في :

﴿ انخفاض القدرة المالية للمستثمر المحلي قد يؤدي إلى صغر حجم المشروع المشترك مما يقلل إسهامات هذا الأخير في تحقيق أهداف الدولة الخاصة بزيادة فرص التوظيف ، إشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات ، التحديث التكنولوجي.... الخ .

﴿ مقارنة مع مشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي، فإن مساهمة الاستثمار في توفير العملات الأجنبية (رأس المال الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات تعتبر قليلة جدا.

﴿ نتائج المؤسسة المشتركة تتأثر كثيرا بسياسة أسعار المؤسسة (المؤسسة الأجنبية) ، فيمكن لهذه الأخيرة أن تزود المشروع المشترك بمواد وتجهيزات استثمارية وتحصل في المقابل على دخل مالي على عدة أشكال (فوائد ، حقوق... الخ) مما يسمح لها بتحقيق أرباح لتعاملها مع المؤسسة المشتركة حتى في حالة عدم تحصل المؤسسة المشتركة نفسها على أرباح، أما بالنسبة للطرف المحلي فإنه لا يستطيع أن يقوم بنفس العملية لأن أرباحه مرتبطة مباشرة بأرباح المؤسسة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها المتعامل الأجنبي عن طريق غير مباشر (من تعامله مع المشروع المشترك) ستؤثر على أرباح المؤسسة المشتركة، والوضعية هنا بمثابة اقتطاع مسبق للأرباح ثم اقتسام الباقي مع المتعامل المحلي، الذي لا يستطيع في أغلب الأحيان الدفاع عن نفسه لعدم امتلاكه للقدرات والمعلومات التقنية والتسييرية الكافية (فكيف مثلا يستطيع أن يحكم على أن السعر المطبق على

المواد المشتريّة من المؤسسة الأجنبيّة إذا كان ليمك معلومات عن السوق الدوليّة لهذه المواد).

المشروع ليمثل بالنسبة للمؤسسة الأم الأجنبيّة إلا جانباً ضئيلاً ومحدوداً من حافظة نشاطاتها، لذا فهي تقوم أحياناً بمناورات لتعديل سيولة منتجاتها واستثماراتها بين مختلف المناطق والنشاطات (الحد من الإنتاج ، الحد من الاستثمار أو التصدير .. الخ) هذه المناورات قد تتسبب في خلافات كبيرة بين الشركاء، هي في الحقيقة تنبع من عدم تكافؤ المتعاملين الشركاء إذ أن المشروع المشترك بالنسبة لغالبية المتعاملين المحليين هو مصدر دخل أساسي، بل الاستثمار الوحيد لهم وأي تعطل في سير المشروع المشترك سيكلف المتعامل المحلي غالياً.

ب - بالنسبة للمؤسسات الأجنبيّة :

- المزايا :

يعتبر الاستثمار المشترك من أفضل الأشكال التي تسمح للمستثمر الأجنبي بالحصول على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء والتمك المطلق لمشروع استثماري خاصة في بعض مجالات النشاط الاقتصادي كالبتروك أو صناعة الكهرباء أو التعدين ...الخ. فالدول المضيفة تلجأ عادة إلى وضع معوقات قانونية تحول دون التملك الكامل للمشروع الاستثماري من طرف المؤسسة الأجنبيّة وبالتالي تكون هذه الأخيرة مجبرة على إنشاء مشروعات مشتركة مع مؤسسات محلية، زيادة على ذلك هناك دوافع أخرى تجعل المؤسسات الأجنبيّة تعتمد هذه الإستراتيجية وهي :

اقتحام السوق المحلي والحصول على موقع تنافسي جيد منذ البداية، فإقامة مؤسسة مشتركة مع مؤسسة محلية يجعلها تستفيد من خبراتها فيما

يخص خصوصية السوق المضيف (أذواق المستهلكين ، سلوكياتهم ، قنوات التوزيع .. الخ)، من جهة أخرى فإن الشريك المحلي إذا كان مالكا لأصول فإنها سوف تستعمل في إطار المشروع المشترك ، بالإضافة إلى سهولة حل المشكلات المتعلقة بالعلاقات العمالية .

الاستثمار المشترك يساعد الطرف الأجنبي في تذليل الكثير من الصعوبات والمشاكل البيروقراطية فيما يخص الحصول على القروض المحلية، المواد لأولية .. الخ، خاصة إذا كان المستثمر المحلي هو الحكومة أو شركة تابعة للقطاع العام.... الخ
العيوب :

أما عيوبه بالنسبة للمستثمر الأجنبي فتتمثل في :

- يحتاج إلى رأس مال كبير نسبيا.
- في الحالة التي يكون فيها الطرف المحلي متمثلا في الحكومة فإنه من المحتمل أن تضع قيود صارمة على تحويل أرباح الطرف الأجنبي إلى الدولة الأم .
- قد يصر الطرف المحلي على نسبة معينة في المساهمة في رأس مال مشروع الاستثمار. هذه النسبة قد لا تتفق مع أهداف الطرف الأجنبي خاصة المرتبطة بالرقابة على المشروع وإدارته مما يخلق مشكلات بين طرفي الاستثمار تؤثر على إنجاز المشروع ككل.
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي من المشروع الاستثماري وهذا يعني ارتفاع درجة الخطر غير التجاري، وهذا يتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في السوق المحلي.

2- الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي :

يتمثل هذا النوع من الاستثمارات في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق بالدولة المضيفة. وهو من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا من طرف الشركات الأجنبية وذلك نظرا للمزايا التي تحصل عليها من هذا النوع من الاستثمارات

1- مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي بالنسبة للدول المضيفة:

المزايا :

تتمثل مزايا هذا النوع من الاستثمارات فيما يلي :

- زيادة حجم تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة.
- نظرا لكبر حجم هذا النوع من المشروعات الاستثمارية فإن هذا يؤدي إلى إشباع حاجة المجتمع المحلي من السلع أو الخدمات المختلفة مع احتمالات وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات مما يترتب على هذا تحسن ميزان مدفوعات الدولة المضيفة. فضلا عن ما يترتب على كبر الحجم من خلق فرص للعمل.
- يساهم هذا النوع من الاستثمار في التحديث التكنولوجي على نطاق كبير وفعال في الدولة المضيفة بالمقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي خاصة أشكال الاستثمار غير مباشر.

- العيوب:

الملاحظ أن الكثير من البلدان النامية تتردد في قبول هذا النوع من الاستثمار وذلك خوفا من التبعية الاقتصادية واحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية المضيفة لهذه الاستثمارات ، إلا أن هناك

دول نامية من أجل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية تسمح بهذا النوع من الاستثمارات مثل كوريا الجنوبية ، البرازيل ، المكسيك ... الخ .

أ- المزايا والعيوب من وجهة نظر الشركات الأجنبية:

المزايا:

من المزايا التي يحققها الطرف الأجنبي من الاستثمارات المملوكة كلياً للمستثمر الأجنبي :

- عن طريق هذا الاستثمار تكون هناك حرية كاملة لإدارة المشروع بمختلف أنشطته (إنتاجية وتسويقية ومالية والسياسات الخاصة بالموارد البشرية) .
 - كبر حجم الأرباح المتوقع الحصول عليها والناجمة عن انخفاض تكلفة مدخلان وعوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة في الدول النامية .
 - يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات .
- العيوب :

أما العيوب فتتمثل في :

- هذا النوع من الاستثمارات يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الاستثمارات المشتركة .
- الأخطار غير التجارية التي قد يتعرض لها المشروع المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية المضيفة ، خصوصا إذا كان الاستثمار في الصناعات الإستراتيجية مثل صناعة البترول والأسلحة والأدوية... الخ .

مشروعات أو عمليات التجميع :

هذه المشروعات تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني سواء كان عام أو خاص، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا .
مشروعات التجميع هذه قد تأخذ شكل الاستثمار المشترك أو التملك الكامل لمشروع الاستثمار للطرف الأجنبي .

من خلال ما سبق نستخلص أن هناك أشكال متنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر، وأن لكل شكل مزايا وأثار سلبية ، وللتخفيف من هذه الآثار السلبية وتعظيم العوائد المتوقعة من وراء هذه الاستثمارات ، لابد من التوجيه الجيد للاستثمارات الأجنبية وتنظيمها.

العوامل المحددة لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر :

الفوائد التي يجلبها الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة لا تأتي بطريقة آلية إلى هذه الدول ولكن لابد عليها أن تعمل على توفير متطلبات الاستثمار الأجنبي المباشر للاستفادة منه .

في 1995 بلغ لاستثمار الأجنبي المباشر بالدول النامية 38% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة أي أنه قد تضاعف مقارنة بسنة 1990 حيث كان يمثل 12% من الاستثمارات المباشرة الأجنبية . لكن توزيع هذه الأخيرة بين البلدان النامية هو غير عادل حيث حوالي 50% ذهبت إلى بلدان آسيا الشرقية و 28 % إلى أمريكا اللاتينية . وهنا قد يطرح السؤال : ما هي العوامل التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي تجعل من دولة ما جذابة مقارنة بدولة أخرى ؟

الدول النامية ومن أجل جذب المستثمرين الأجانب تقدم لهم الكثير من أنواع الحوافز والتسهيلات والامتيازات. ولكن من الخطأ اعتبار أن تعدد وتنوع الحوافز أو التسهيلات والامتيازات الممنوحة للمستثمرين تؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية أو زيادة جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي، بل إن جاذبية الدولة لتتوقف فقط على الحوافز والضمانات المقدمة، وإنما هناك عوامل أخرى لها تأثير كبير على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى هذه الدولة .

ففي دراسة قام بها saskia k.s wilhelms حول تحليل العناصر المحددة لجذب الاستثمار الأجنبي في 67 دولة نامية للفترة ما بين 1978 - 1995، توصل إلى أن العوامل على مستوى القطاع أو على مستوى المؤسسة هي أقل أهمية مقارنة بالعناصر المحددة على مستوى البلدان وتتمثل هذه العوامل فيما يلي⁽⁸⁾ :

1 - التكيف الحكومي :

التكيف الحكومي يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه يقلص عدم الاستقرار الاقتصادي ، السياسي، القانوني والإداري وبالتالي يقلص من درجة الخطر. ويتم قياس التكيف الحكومي بالمتغيرات التالية

أ - الانفتاح الاقتصادي :

فزيادة الانفتاح الاقتصادي يساهم في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. ويقصد بالانفتاح الاقتصادي أن الأسواق حرة أي هناك تدخل ضعيف للدولة في الأسواق ، أن نظام التصدير والاستيراد مفتوح .

ب - النزاهة والشفافية القانونية والإدارية :

فإبطال العقود من طرف الحكومة ، المصادرة ، الرشوة وسط الحكومة ، احترام القانون وحالة العدالة ونوعية الوظيفة العمومية كلها عوامل تؤثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن حالة العدالة والمستوى المنخفض للرشوة لها ارتباط إيجابي أكثر قوة مع الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالمتغيرات الأخرى وذلك لأن هذين المتغيرين لهما تأثير مباشر على عمليات الاستثمار، فالرشوة يشعر بها المستثمر الأجنبي بمجرد وصوله إلى الميناء كما أن حالة العدالة تبين أن احتمال إبطال العقود من طرف الحكومة هو ضعيف وأن حقوق المستثمر محمية من طرف القانون .

2- تكيف السوق :

لأسواق التي تعمل جيدا تزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويتم قياس مدى تكيف السوق بالمتغيرات التالية :

أ - التكيف الإجمالي للسوق :

يقاس التكيف الإجمالي للسوق بالنواتج الوطني الخام PNB حسب الفرد، وكذلك بالعدد الإجمالي للسكان. فالنواتج الوطني الخام حسب الفرد يدل على مستوى التطور الاقتصادي وإنتاجية الاقتصاد، أما العدد الإجمالي للسكان فيبين بعد السوق أي حجم السوق.

ومن خلال الدراسة المشار إليها سابقا تبين أن هناك ارتباط سلبي بين الاستثمار الأجنبي والنواتج الوطني الخام مما يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر يقبل درجة ضعيفة للتطور الاقتصادي وهذا ما يثبتته الواقع العملي

حيث نلاحظ الاستثمار الأجنبي المباشر حتى في البلدان ذات الدخل المنخفض.

أما فيما يخص العدد الإجمالي للسكان فهناك ارتباط إيجابي بين هذا المتغير والاستثمار الأجنبي المباشر ولكنه ارتباط ضعيف جدا مما يعني أن السوق الكبير له أثر إيجابي خفيف على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. هذه النتيجة تفند ما تفترضه العديد من النظريات بأن بعد السوق له أثر قوي على الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن هذا لا يلغي أهمية حجم السوق بالنسبة للمستثمر الأجنبي .

ب-نسبة عدد سكان المدن من إجمالي السكان

نتائج الدراسة بينت أن هناك ارتباط إيجابي قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتمدن . فحسب المستثمرين الأجانب ، فإن الآثار السلبية للازدحام كالتلوث والاحتفاظ السكاني تعوض بالآثار الإيجابية للتجمع السكاني كسهولة الوصول إلى المؤسسات السياسية والمالية، هياكل قاعدية أفضل، يد عاملة أكثر تنوع وأكثر اتساع والحصول على الطاقة ، زد على ذلك فالاستثمار الأجنبي المباشر له اتجاه إلى التركز في عاصمة البلد خصوصا في البلدان التي لها هياكل قاعدية ضعيفة .

ج- كثافة سكان الأرياف :

كثافة سكان الأرياف هو مرتبط إيجابيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر أي أن هذا المتغير يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لأن كثافة سكانية كبيرة في الأرياف تعني تطوير الهياكل القاعدية لهذه المناطق ودمجها ضمن المناطق الحضرية .

د - تكيف سوق السلع والخدمات :

التجارة (نسبة مئوية من PNB)

هناك ارتباط إيجابي وشديد بين حجم التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر. بعبارة أخرى ، المستثمر الأجنبي يفضل حرية التبادل على الحواجز التجارية ، مما يعكس رغبته في استيراد العناصر الداخلة في الإنتاج وتصدير المنتجات بشكل سريع وفعال. الارتباط المرتفع بين التجارة والاستثمار الأجنبي، يعيد النظر في المفهوم الذي أعتبر أن الاستثمار الأجنبي يستفيد من الحواجز التجارية، بمعنى أن الأجانب يستفيدون من الأنظمة المحلية لإحلال المنتجات المستوردة.

الإيرادات الضريبية (كنسبة من PNB) :

الإيرادات الضريبية المرتفعة لها ارتباط سلبي قوي مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. الأثر الشديد والسلبي للضرائب المرتفعة على الاستثمار الأجنبي تفسر بأن الضرائب مهما كان شكلها تؤثر على أعمال المستثمر الأجنبي. ومن المعروف أن في البلدان النامية الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية تأتي من الضرائب التجارية مما يؤثر بشدة على عمليات الاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالواردات والصادرات .

هـ - تكيف سوق رأس المال :

القرض المحلي الممنوح من طرف القطاع البنكي (كنسبة مئوية من PNB) : منح القروض هو في ارتباط إيجابي مع الاستثمار الأجنبي المباشر أي أن منح القروض يعمل على زيادة الاستثمار الأجنبي. فالمستثمرون الأجانب يرون بأن القروض والأنظمة البنكية غير ملائمة

في البلدان النامية وبالتالي يلجئون إلى الحصول على القروض من بلدانهم الأصلية .

و- الاستعمال التجاري للطاقة :

الاستعمال التجاري للطاقة له ارتباط قوي وشديد مع الاستثمار الأجنبي المباشر. المستثمرون الأجانب انشغالهم الأساسي فيما يخص الهياكل القاعدية هو الحصول على الطاقة ووسائل الاتصال. فعاملا الطاقة يمكن أن يعتبره المستثمر الأجنبي كتعويض عن الهياكل القاعدية الضعيفة.

3 - التكيف فيما يخص التعليم :

فالنسبة المرتفعة للتعليم تعني وجود يد عاملة متعلمة وهذا مما يزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر .

3 - التكيف الاجتماعي الثقافي :

ويقصد بذلك الشوكات والاتجاهات المحلية للبلد المضيف القادرة على التأثير عن دخول الاستثمار الأجنبي المحلي .

ما يمكن إستخلاصه مما سبق أن العوامل المحددة الأكثر تأثير على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هي : متغيرات الحكومة والسوق.

تكيف الحكومة ينعكس في الانفتاح الاقتصادي وفي العدالة وفي الشفافية القانونية والإدارية . الانفتاح الاقتصادي يعني تقليص إلى أدنى حد الرسوم الجمركية ، الرقابة على معدلات الصرف والقضاء على الرشوة. تكيف السوق يتجسد بحجم مرتفع من المبادلات وضرائب ضعيفة كذلك نسب التمدن ، حجم قروض مرتفع وتوفر كميات كبيرة من الطاقة .

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول العربية :

في تقرير الاستثمار الثاني عشر، الصادر في 17 سبتمبر 2002 عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)⁽⁹⁾ ، أوضح أن مساهمة الدول النامية من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفعت من 18% إلى 28% في 2001 مقارنة بالسنتين السابقتين. رغم ذلك فمعظم الدول النامية لا تزال في الهامش حيث أن 49 دولة نامية استقبلت فقط 2% من الاستثمار الأجنبي الموجه للدول النامية ، أي ما يعادل 5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي .

أما بالنسبة للدول العربية، فإن إحصائيات الاستثمار في العالم التي قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أوضحت أن معدل الاستثمار في الوطن العربي في تدني مستمر عبر الزمن ، حيث كان معدل الاستثمار حوالي 27% في النصف الثاني من عقد السبعينات، أنخفض إلى 25% في عقد الثمانينات، وأنخفض مرة ثانية إلى 22% في عقد التسعينات. كما بلغت مساهمة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في التراكم الرأسمالي في البلدان العربية في النصف الثاني من السبعينات 8% فقط، وإنخفضت إلى 7% في التسعينات. وبلغت حصة البلدان العربية من مجموع التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر 6.2% في النصف الثاني من السبعينات، انخفضت إلى 3.1% في الثمانينات، وانخفضت أيضا إلى 7% في التسعينات. وإذا أخذنا بعض السنوات فإن هذه النسبة مثلاً في 1997 بلغت 4.1% وتدنّت إلى أقل من 1% في 1998. أما فيما يخص متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي فقد بلغ 2.1% في 1989 ، صف إلى ذلك أن نسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج

المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية كان ولا يزال متدنيا للغاية وفي حدود 0.1 إلى 0.2% وهذا المدى المتدني يشمل أيضا دول عربية تميزت بمتوسط دخل عال. وحتى الدول العربية المعروفة بعلو نسبة استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر في الوطن العربي كالأردن وتونس لم تتعدى نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي نسبة 3% . كما أن تقرير الأونكتاد قام بتصنيف دول العالم باستخدام معيارين هما " الإمكانيات " و"الأداء" وهذا للفترة من 1998 - 2000 ومن أجل تقييم أداء وكفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر .

مؤشر الأداء - أداء الاستثمار الأجنبي المباشر - هو عبارة عن مقارنة بين نسبة إسهام الدولة في الاستثمار الأجنبي المباشر على النطاق العالمي إلى إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي. إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني أن هذه الدولة كانت قادرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع الحجم النسبي لنتاجها القومي الإجمالي . أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد الصحيح فهذا يعني أن إسهام الدولة في إجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي أقل من إسهامها في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، مما يعني أنها لم تستطع أن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بما فيه الكفاية.

أما مؤشر الإمكانيات فقام بتصنيف الدول حسب إمكانياتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر .

وباستخدام المعيارين توصل تقرير الأونكتاد إلى النتائج التالية :

هناك 42 دولة جمعت بين الإمكانيات العالية والأداء القوي ، هذه المجموعة

شملت الدول الصناعية والنمور الآسيوية بما في ذلك النمور الحديثة كالصين وماليزيا وتايلاند ، بالإضافة إلى بعض دول أمريكا اللاتينية وبعض دول أوروبا الشرقية ، ضمن هذه المجموعة هناك دولة عربية واحدة . أما الدول التي صنفت بأنها ذات اقتصاديات ما فوق الإمكانات ، بمعنى أن إمكاناتها منخفضة ولكن أداءها عال فكانت في معظمها دول نامية (باستثناء البرازيل والصين) ، من بينها دولتين عربيتين . أما الدول المصنفة بأنها ذات اقتصاديات مادون الإمكانات أي أن لها إمكانات مرتفعة وأداء متدني ، فشملت بعض الدول الغنية والدول الصناعية مثل إيطاليا واليابان وكوريا وتايوان والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى تسعة دول عربية . كما أن هناك 42 دولة صنفت كإقتصاديات ذات الأداء المتدني وشملت أربعة دول .

أما تصنيف الدول العربية عالمياً فإن حوالي نصف عدد الدول العربية صنفت من ضمن الدول ذات الإمكانات المتدنية في الاستثمار الأجنبي ، كما صنف 29% من الدول العربية كدول ذات أداء قاصر في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر . هذا يعني أن ما لا يقل عن 79% من الدول العربية ضعيفة الإمكانات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وضعيفة الأداء في استقطابه .

أما بالنسبة للجزائر (10) ، فقد صنفها تقرير الأونكتاد ضمن الدول الأقل استقطاباً للاستثمار وأنها من بين الدول التي لا تزال لم توفر ظروف استقطاب الإستثمار الخارجي ، على عكس الدول المجاورة . فقد حصلت الجزائر على الرتبة 111 في القدرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمؤشر 0.3 لنتائج تدفق الاستثمارات و 0.216 كمؤشر لقدرة الدولة

على استقطاب الاستثمارات الأجنبية. فمؤشر قيمة تدفق الاستثمار يحدد العلاقة بين حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية الذي يعادل 0.16 % وحصتها في الناتج المحلي الخام العالمي، حيث قدر في حدود 54 مليار دولار عام 2001 ، وتبقى الجزائر وفق هذا التصنيف بعيدة عن قدراتها الفعلية في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. هذه الأخيرة بلغت قيمتها 260 مليون دولار عام 1997 ، لترتفع إلى 501 مليون دولار في 1998 و 507 مليون دولار عام 1999، لتسجل تراجع في قيمتها سنة 2000 حيث بلغت 438 مليون دولار، أما في سنة 2001 فقد سجلت الجزائر 1.196 مليار دولار استثمار مباشرة ، وهذا بفضل دفع شركة أوراس كوم للقسط الأول من حصة الرخصة الثانية من الهاتف النقال وبالتالي فسنة 2001 تعتبر استثنائية. وهذا بالرغم من الارتفاع المحسوس للاستثمارات الأجنبية المباشرة اتجاه إفريقيا والتي قدرت بـ 17 مليار دولار عام 2001 مقابل 9 مليار دولار عام 2000 إلى أن الجزائر احتلت المرتبة الثالثة في إفريقيا وهذا بعد المغرب الذي تجاوزت قيمة الاستثمارات به 2.7 مليار دولار عام 2001 مقابل 200 مليون دولار فقط عام 2000، أما جنوب إفريقيا فقد استفادت من استثمارات تفوق 6.7 مليار دولار عام 2001 مقابل 900 مليون دولار. أما أهم القطاعات المستقطبة للاستثمار بالجزائر وهذا خارج قطاع المحروقات فهي قطاعات الصيدلة، الحديد والصلب ، التعدين والصناعات الغذائية.

استنادا لما سبق نستخلص أن للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في دفع عجلة التنمية بالبلدان النامية عموما والعربية خصوصا ، وذلك نظرا

للمصعوبات التي تواجهها هذه البلدان في تعبئة التمويلات كما أن الدولة ، المستثمر الرئيسي في العديد من الدول النامية أصبحت غير قادرة على ضمان تسديد مديونيتها وبالتالي تمويل الاستثمارات الجديدة ولا حتى استثمارات الاستبدال.

وبالرجوع إلى الإحصائيات، نلاحظ ضعف حصة الدول العربية من إجمالي الاستثمارات الأجنبية .

وإذا تفحصنا هذه الحصة نجدها تتركز بالدرجة الأولى في قطاع المحروقات ، وهذا يدل على ضعف قدرة الدول العربية على جذب الاستثمارات.

الدول العربية سعت في السابق إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى المصادر الطبيعية المتوفرة لديها ، لكن الاستثمار العالمي تحول عن الاستثمارات النفطية إلى الاستثمارات الصناعية ومن استغلال المواد الأولية المتوفرة والأيدي العاملة الرخيصة ذات المهارات المحدودة إلى الاستثمارات التي تعتمد على القوة العاملة ذات المهارات العالية بأجور أقل من الدول الصناعية واستغلال التكنولوجيا العالية في الإنتاج ولذلك أصبح لزاما على الدول العربية بذل مجهودان لتوفير المناخ الاستثماري الكفيل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا على مستوى الحكومات:

❖ **ودرس من بعض تجارب الدول النامية في جذب الاستثمارات الأجنبية :**

-5-1- التجربة الماليزية : يمكن تفسير انتعاش التصنيع في ماليزيا بداية منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلى التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد إقرار قانون تشجيع الاستثمارات الصادر في

عام 1984 حيث قدم هذا القانون العديد من الحوافز التنافسية المتنوعة ، حيث أن الدافع الرئيسي للنمو في قطاع التصنيع هو الاستثمار الأجنبي المباشر ، فخلال خطة التنمية الخامسة 1986-1990 نمت الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع بمعدل 79% سنويا حيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر 59% من إجمالي الاستثمارات في قطاع التصنيع في الفترة المذكورة .

تشجيع وتخفيض الاستثمار الأجنبي المباشر :

قامت دولة ماليزيا بتحرير كل من البيئة الاقتصادية وبيئة الأعمال التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية ، فقد تم تحرير التعليمات والقيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات ، كما تم السماح في إطار قانون تشجيع الاستثمارات للأجانب بالاستحواذ على نسبة 100% من حقوق الملكية في شركاتهم وذلك عند قيامهم بتصدير 80% أو أكثر من منتجات تلك الشركات. وفي هذا المجال فإن بعض منظمي الأعمال والشركات المحلية وجهوا للحكومة اتهامات بالتمييز ، ولكن كانت حجة الحكومة أن الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسساته موجه أساسا للتصدير وتحقيق المزيد من الإيرادات بالعملات الأجنبية والتي يحتاجها الاقتصاد بدرجة كبيرة وكذا الحاجة إلى التكنولوجيا والمعدات الثقيلة والسلع الرأسمالية .

وأضافت الحكومة أن إتاحة نسبة 100% من حقوق الملكية للأجانب هامة جدا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، حيث سمح قانون تشجيع الاستثمارات للشركات التي تصدر ما بين 51%- 79% من منتجاتها بنسبة

مناظرة من 51%- 79 % مساهمة من الملكية الأجنبية. أما بالنسبة للشركات التي تستطيع تصدير ما بين 20%- 50 % . من منتجاتها فإن الشركاء الأجانب يسمح لهم القانون بتملك حتى 51% من ملكية تلك الشركة ، أما الشركات التي تستطيع فقط 20% فقط من منتجاتها فإن الملكية الأجنبية يسمح لها بح أقصى 30 % من حقوق الملكية لتلك الشركات .

وبموجب القانون فإن الشركات الأجنبية تستفيد من بعض الإعفاءات الضريبية إذا ما قامت تلك الشركات بإنتاج بعض السلع المنصوص عليها في ذلك القانون أو العمل في مجال النشاط الوارد ذكرها في القانون. لقد قامت الحكومة الماليزية بتوقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع ما يزيد عن 22 دولة وهذه الاتفاقيات تم تصميمها لحماية الشركات الأجنبية من التأميم الإجباري ، كما أن هناك فقرات في هذه الاتفاقية تنص على إمكانية لجوء الشركات متعددة الجنسيات لنظام فض المنازعات الدولي للحصول على التعويضات القانونية المنصوص عليها ، بالإضافة فسخ مجال الحرية للمستثمرين الأجانب في تحويل أرباحهم وعوائدهم ورأس المال للخارج ، وبهدف تسهيل الإجراءات والتغلب على العوائق والعقبات الإدارية قامت الحكومة الماليزية بإنشاء هيئة للتطوير الصناعي لكي تكون المركز الوحيد استقبال وتقييم وإقرار الطلبات المقدمة من المستثمرين الأجانب .

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الماليزي : لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي في ماليزيا، هذا الاستثمار لم يؤد فقط إلى الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد النادرة أثناء

عملية تطوير الهياكل الأساسية ولكن نتج عنه آثارا إيجابية تتعلق باستخدام الموارد المحلية ولك عن طريق إنشاء قاعدة صناعية تعتمد على الموارد المحلية التي تشتهر بها ماليزيا كالمطاط ومنتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية ، كما كانت للاستثمارات الأجنبية المباشرة آثارا إيجابية على المؤسسات والصناعات المحلية من خلال ظهور الشركات المحلية التي تقوم بخدمات التعبئة والشحن للإلكترونيات والمختلف النشاطات الأخرى في مناطق عمليات التصدير ، كما استفادت القوى العاملة من خلال خلق مناصب شغل عديدة أنخفض فيها معدل البطالة إلى معادلات قياسية مقارنة مع الدول المتطورة ، كما كان وقع الاستثمارات الأجنبية إيجابي على البيئة الطبيعية في ماليزيا من خلال العمل على التوازن الديمغرافي في تخطيط نشاط هذه الاستثمارات.

5-2- التجربة الكورية :

بدأت كوريا الجنوبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في بداية الستينات بعد انتهاء الحرب بين الجارة الشمالية بهدف النهوض بعملية التصنيع في البلاد ، ونظرا لعوامل كثيرة لم تستطع كوريا جذب الحجم المنتظر من هذه الاستثمارات إلى غاية بداية السبعينات من القرن الماضي حيث توافدت الشركات الأمريكية واليابانية واستثمرت في الصناعات ذات العمالة الكثيفة . ومن أجل تنشيط الاستثمار الأجنبي قامت الحكومة بإنشاء مناطق التجارة الحرة حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي في عام 1970 65.2 مليون دولار مقابل 12.7 مليون دولار في عام 1969.

أما في عام 1984 فقد صدر قانون حوافز رأس المال الأجنبي والذي يعتبر القانون الأساسي الذي يحكم ويقيم الاستثمار الأجنبي في كوريا

الجنوبية ، هذا القانون تضمن العديد من الملامح أهمها التوسع في القطاعات الصناعية المتاحة للاستثمار الأجنبي لتبلغ 788 في عام 1990 نشاط مقابل 521 نشاط في عام 1982 .

وحاليا فإنه يتم تقديم مجموعة مختلفة من الحوافز للمستثمرين الأجانب، مثل ضمان كل من إعادة تحويل رأس المال للخارج مع تحويل الأرباح ، ومبادئ حقوق الملكية وتخفيض معدلات الفائدة على القروض بالنسبة لبعض الصناعات المساهمة في خلق مناصب الشغل والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، كما تم تقديم الكثير من التسهيلات أو الإعفاءات الضريبية خلال الخمس سنوات الأولى من نشاط تلك الشركات الأجنبية.

كما لا يتم فرض ضرائب على أرباح الأسهم وعمليات توزيع الأرباح الناتجة عن الأسهم التي يملكها الأجانب وذلك للسنوات الخمس الأولى ثم بعد ذلك وخلال السنوات الثلاث التالية يتم تقاضي 50% من المعدلات العادية ، وأخيرا فإن قانون تشجيع الاستثمار في كوريا الجنوبية يؤكد على أن يعامل المستثمرون الأجانب بنفس المعاملة التي يلقاها المستثمرين الكوريين . كما قدمت كوريا الجنوبية مختلف التسهيلات المتعلقة بمنح الأراضي والعقارات وشددت على القضاء على العوائق الإدارية وحتى المالية من خلال تقديم القروض المختلفة من طرف البنوك الوطنية .

إن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للاقتصاد الكوري يمكن قياسها بواسطة معدل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الوطني الإجمالي حيث بلغ هذا المعدل 7.2% في عام 1998 مقابل 3.7 % في عام 1990 .

لقد أدى الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية إلى نتائج جد إيجابية لكن بمعدل أقل من نظيرتها ماليزيا حيث تم التركيز على قطاع التصنيع والإلكترونيك حيث تم استثمار مبلغ 5.4 بليون دولار أمريكي في 2695 مشروعا صناعيا ، بينما تم استثمار 2.9 بليون دولار في 716 مؤسسة خدمية وذلك في عام 1998 .

-5-3- التجربة التايلاندية :

إن تشجيع الاستثمار في تايلاند يقوم على محاور رئيسية وهي الإجراءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر ، وإجراءات تحفيز الصادرات ، بالإضافة إلى سياسة تنمية الروابط .

إدراكا لأهمية الاستثمارات الأجنبية قامت تايلاند بإنشاء هيئة الاستثمار التي تعمل على جذب وترقية الاستثمارات الأجنبية ، مع تقديم الحوافز المتنوعة والعمل بنظام أسعار الصرف الأجنبي الحرة ، وإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية الاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي ، وحماية حقوق الملكية من خلال قوانين براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق النشر والتأليف ، وكذا حق شراء الملكيات المشتركة ، بالإضافة إلى قيام هيئة تايلاند للمناطق الصناعية بمنح مجموعة من الحوافز للأنشطة التي تتوطن في المناطق الصناعية التابعة لتلك الهيئة ومن أمثلة تلك الحوافز استقدام الخبراء الأجانب وكذا ملكية الأراضي وأيضا السماح بتحويل الأرباح بالعملة الأجنبية إلى الخارج

كما قامت الحكومة التايلاندية بتقديم مجموعة متنوعة من التسهيلات لدعم الصناعات الموجهة للتصدير والتي تتضمن الامتيازات التي تقدمها هيئة الاستثمار لأنشطة التصدير مثل الإعفاءات الضريبية على المواد الخام

المستوردة والتي تدخل في إنتاج السلع المصدرة ، والإعفاءات من ضرائب التصدير مع تقديم التسهيلات الجمركية ، وكذا تقديم التسهيلات الائتمانية إذ أسست تايلاند صناديق خاصة لدعم الصناعات التصديرية ، إلى جانب تقديم العديد من الامتيازات للشركات الأجنبية المستثمرة وخاصة في القطاعات الصناعية والإلكترونية .

إن عملية تشجيع الاستثمار الأجنبي في الجزائر بدأت بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال الهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة بدءا من وكالة دعم وترقية الاستثمارات في الجزائر بتاريخ 1993/10/17 ومجموعة من القوانين تقدم التسهيلات اللازمة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر . وبالرغم من ذلك لوحظ عزوف واضح للشركات الأجنبية في الاستثمار بالجزائر باستثناء قطاع المحروقات ، لذلك قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات كان أبرزها تلك التعديلات الخاصة بقانون الاستثمار وصدر أمر رقم 01-03 في أوت 2001 متعلق بتطوير الاستثمار مناخه وآلية عمله ، حيث قدم العديد من الحوافز والتسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية .

لقد أعتبر تقرير صدر عن منتدى الأعمال العالمي المعروف بمنتدى دافوس يضم أهم المجموعات والشركات العالمية وأكبر المستثمرين على المستوى العالمي ، أن مناخ الاستثمار في الجزائر غير ملائم وغير مستقر ، حيث تراوحت مرتبة الجزائر في التصنيف الذي وضعه الخبراء الاقتصاديون الذين يتخذون من دافوس مقرا لهم ما بين 72 و 96 من مجموع

102 دولة ، ومن بين المآخذ المسجلة في عرقلة الاستثمارات الأجنبية انتشار الرشوة والبيروقراطية الإدارية .

إن هذا التقرير الصادر تحت عنوان (تقرير المنافسة الدولية) والذي صاغه مجموعة من الخبراء المعروفين ،صنف الجزائر في الرتبة 74 عالميا حسب كافة المؤشرات مما يوحي بأن المناخ الخاص باستقطاب الاستثمارات غير متوفر ، حيث حدد التقرير أن مشكلة التمويل والتسهيلات الائتمانية على قائمة العراقيل بنسبة 23 % ثم تأتي الإدارة والبيروقراطية بنسبة 14%

كما أعتبر 10% من رجال الأعمال والمستثمرين ومسؤولي الشركات أن عدم الاستقرار السياسي تشكل عائقا أمام بروز الأعمال في الجزائر ن أما العراقيل الأخرى التي تم تحديدها من مجموع 14 عاملا ، القوانين والتشريعات المقيدة للعمل بنسبة 8% والمنشآت القاعدية والسياسة الضريبية ونقشي الرشوة بنسبة 7% .

إن المعطيات التي حملها التقرير تحتم على السلطات القيام بإجراءات عملية للقضاء على مختلف العوامل التي تحول دون اهتمام المستثمرين الأجانب في العمل في الجزائر مع العمل باستمرار على تحسين صورة الجزائر منة حيث الجوانب الأمنية والعمل على الاستقرار السياسي خدمة للتنمية الاقتصادية ورفاهية المواطن .